

أزمة العراق تتعمق من العجز عن توفير الرواتب إلى مواجهة المجاعة

استقرار البلد على المحك بفعل هشاشة الأوضاع وتَحَفُّز الشارع للاحتجاج



الأزمة طالت الرغيف

تعصف بالبلاد. وجاء ذلك خلال اجتماع الحلبيوسي مع وزير المالية علي علاوي، الخميس، بحسب بيان لمكتب رئيس البرلمان.

وأورد البيان أن الحلبيوسي طالب الحكومة بـ"الحد من انعكاسات الوضع المالي الحالي على الوضع الاقتصادي في البلاد، والعمل على وضع الخطط والإجراءات المطلوبة لمواجهة الأزمة المالية الراهنة وتجاوز تداعياتها وحماية المواطنين".

حكومة الكاظمي التي جاءت لتلبية مطالب الشارع أصبحت مضطرة لإدارة أوضاع أسوأ من تلك التي فُجرت انتفاضة 2019

وذكر البيان أن "الحلبيوسي وعلاوي ناقشا مشروع موازنة 2021 التي يجري البرلمان مناقشتها"، إذ أنهى السبت الماضي أول مناقشة لمشروع قانون الموازنة المالية للعام الجاري، التي تبدأ مطلع يناير من كل عام.

ووفق مسودة الموازنة تبلغ النفقات 112 مليار دولار بعجز مالي يصل إلى 48 مليار دولار. واستندت الموازنة إلى سعر تقديري عند 42 دولارا لبرميل النفط وبمعدل تصدير 3.250 ملايين برميل يوميا، بما فيه 250 ألف برميل من حقول إقليم كردستان العراق.

مقارنة بـ1182 لكل دولار، قبيل تعديل أسعار الصرف.

وفي 2020، دعم برنامج الأغذية العالمي قرابة 630 ألف شخص في العراق ببرامج إنسانية وتنموية وبرامج حماية اجتماعية، للأسر النازحة الضعيفة، والأطفال في المدارس من خلال البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، بحسب المسؤول الأممي.

ورغم مضي أكثر من ثلاث سنوات على حسم الحرب ضد تنظيم داعش والتي تسببت في نزوح الملايين من العراقيين عن ديارهم، لا تزال أعداد من هؤلاء النازحين عاجزة عن العودة إلى منطقتهم لانعدام الأمن والخدمات الأساسية فيها أو بسبب الخوف من الانتقام بالنسبة لبعض العوائل المتهمة بان لها صلات مع التنظيم المتشدد.

ومن شأن الأزمة المالية والغذائية أن تضاعف من معاناة النازحين وغيرهم من الطبقات العراقية الأكثر فقرا والتي توسعت قاعدتها خلال السنوات الأخيرة.

وأصبحت الأزمة المالية في العراق مدار صراع سياسي، حيث يحاول خصوم رئيس الوزراء استخدامها كدليل على عدم قدرته على قيادة السلطة التنفيذية. وينظر قادة الأحزاب الشيعة العراقية المقربة من إيران إلى الكاظمي بعين الريبة ويعتبرونه أقرب إلى الولايات المتحدة.

وتطالب رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبيوسي (عربي سني) الحكومة بوضع خطط لمواجهة الأزمة المالية التي

تواجه حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي التي جاءت نتيجة لاحتجاجات عارمة أسقطت حكومة عادل عبدالمهدي، أوضاعا أسوأ من تلك التي احتج عليها العراقيون في انتفاضة أكتوبر 2019. وأصبح العراق مهدداً بأزمة غذاء بعد أن واجهت حكومته عجزا عن توفير رواتب الموظفين الحكوميين، الأمر الذي يثير المخاوف بشأن استقرار البلد ذي الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الهشة.

بغداد - يواجه العراق أزمة غذاء كإحدى تداعيات التراجع الحاد في مداخله من بيع النفط الخام إثر تدهور أسعاره في الأسواق المالية، وتأثيرات جائحة كورونا على اقتصاده الهش، وذلك بعد مواجهته صعوبات في توفير رواتب العدد الكبير من الموظفين الحكوميين الذين يغص بهم القطاع العام المتخضم بالملايين من الأفراد، فضلا عن العدد الكبير من المتقاعدين.

وتشير مثل هذه الأزمات مخاوف بشأن استقرار البلد الملقوم بالطائفية والعرقية وبالصراعات الحزبية، والذي يبدي شارعته تحفزا شديدا للاحتجاج على سوء الأوضاع، فضلا عن هشاشة الأوضاع الأمنية، حيث لم يتخلص العراق بشكل نهائي من تبعات حربه ضد تنظيم داعش ولم يمكن من اجتثاث فلوله وخلاياه بشكل جذري.

وقال برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، الخميس، إن ثلاثة ملايين عراقي مهددون بأزمة غذائية جراء تأثيرات جائحة كورونا على سوق العمل والمداخل المالية للبلاد.

وتمثل الأزمة الحالية التي يواجهها العراق خلاصة قرابة ثمان عشرة سنة من الفشل الحكومي في إدارة شؤون الدولة وتوظيف مواردها، ومن هدر المال العام، حيث يصنف البلد في تقارير للبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية كأكثر بلدان العالم فسادا.

وتسلط الأزمة ضغوطا شديدة على الحكومة العراقية التي يقودها الكاظمي، وكانت قد جاءت كنتيجة لموجة غير مسبوق من الاحتجاجات الشعبية انطلقت في خريف سنة 2019 احتجاجا على سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستشراف الفساد على أوسع نطاق داخل مؤسسات الدولة، وأفضت إلى إسقاط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي.

وتعد حكومة الكاظمي بالاستجابة لمطالب المحتجين، لكنها تبدو الآن مضطرة إلى إدارة أوضاع لا تقل سوءا عن تلك التي فُجرت غضب الشارع وربما تفوقها في بعض الجوانب، حيث لم يكن مطروحا على سبيل الخصال أن يواجه البلد عجزا عن توفير الغذاء ورواتب الموظفين.

وتنقلت صحيفة الصباح الرسمية العراقية عن ممثل برنامج الغذاء العالمي في العراق عبدالرحمن ميجاج قوله إن انخفاض أسعار النفط عالميا وخفض

تذبذب العملة يضع الحكومة اليمنية أمام امتحان تحسين الأوضاع المعيشية

عدن - مثلت احتجاجات محدودة شهدتها العاصمة اليمنية المؤقتة عدن إثر التراجع الجديد في قيمة الريال اليمني، وما استتبع ذلك من غلاء في أسعار المواد الأساسية، جرس إنذار للحكومة التي تشكلت مؤخرا بموجب اتفاق الرياض، بشأن ضرورة الإسراع بمعالجة الأوضاع الإنسانية والمعيشية السيئة في عدن وعدد من المناطق غير الخاضعة لسيطرة المتمردين الحوثيين.

ونظرا لما تحقّق بتشكيل تلك الحكومة، التي يرأسها معين عبدالملك من وحدة المعسكر الشرعية بالنظر إلى جمعها بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوى أخرى كان المجلس في صدام معها مثل حزب التجمع اليمني للإصلاح، فقد اتجهت الأنظار إلى ما يمكن أن تلعبه من دور في إعادة تنشيط جهود تحرير باقي مناطق البلاد الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، وعلى رأسها العاصمة صنعاء.

غير أن سياسيين وقادة رأي يمينيين، نبهوا إلى أن هذا الهدف المشروع للحكومة الجديدة، لا يجب أن يكون ذريعة للقفز على واجبات أساسية ومهام عاجلة تعين على الحكومة الاضطلاع بها، وتتمثل في معالجة الأسباب التي أدت إلى تهاوي سعر العملة المحلية، وتدارك ما أصاب الخدمات العامة من تراجع شديد بلغ حد الانهيار التام في بعض المناطق، وكذلك تحسين مستوى الأمن والعمل على بسط الاستقرار وهي مهمة أساسية في تنفيذ باقي المهام.

نجاح الحكومة في الملف المعيشي والاقتصادي يرفع شعبيتها ويجلب لها التأييد في جهود تحرير المناطق من الحوثيين

وبالنسبة إلى هؤلاء فإن تهاوي قيمة الريال اليمني لم يحدث فقط بسبب ظروف الحرب وجائحة كورونا، ولكنه أيضا جاء نتيجة تقصير حكومي وسوء إدارة للشأن المالي والاقتصادي الجديدة وتمتلك الحكومة اليمنية الجديدة ميزة العمل انطلاقا من عدن، حيث كان يؤخذ على الحكومة السابقة بعدا عن الشأن الحياتي اليومي للسكان وانفصالها عن مشاغلهم بفعل وجود أعضائها في أغلب الأحيان خارج البلاد.

واضطرت السلطات المحلية في عدن، الأربعاء، إلى إغلاق محال الصرافة في المحافظة إثر تدهور جديد لقيمة الريال اليمني أمام الدولار. وأثار القرار حالة من الغضب في المدينة، حيث تجمع محتجون في مديرية المصورة بالقرب من مقر إحدى شركات الصرافة وأغلقتوا الطريق بالإطارات المشتعلة وهاجموا مطالبين الحكومة بوقف موجة الغلاء.

وجاء التراجع الجديد في قيمة الريال اليمني بعد تعافيه نسبيا ولفترة محدودة من التراجع الذي كان قد شهده خلال ديسمبر الماضي وخلف أثرا في المعيش اليومي للسكان بما سببه من ارتفاع حاد في أسعار المواد الأساسية. وقد أثار ذلك غضب سكان بعض مناطق



تهديد ضروري لأرضية العمل